ملف العدد

انعكاسات الحرب الروسية فى أوكرانيا على الأزمة اليمنية

أحمد عليبه

باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تتجاوز آثار الحرب الروسية في أوكرانيا على اليمن الأثار التي يتعرض لها الكثير من دول العالم، اقتصاديا وسياسياً، بل وربما تتجاوز أيضا حجم الآثار التي تتعرض لها دول الصراعات والأزمات فى المنطقة، كسوريا وليبيا والعراق ولبنان والسودان، فعلى العكس من تلك الدول، التي شهدت مساراً مرتبكاً للتسوية، إلا أن حدة الصراعات المسلحة فيها تراجعت إلى حد كبير، بينما لم تنعكس الهدنة الإنسانية التي توصلت إليها الأمم المتحدة على الوضع فى اليمن، لاسيما على الجبهة الداخلية التي لا تزال ساحة حرب بين أطراف الصراع، كما أن العملية السياسية فى ضوء مخرجات الحوار الوطني فى الرياض برعاية مجلس التعاون الخليجي لم تشكل تسويه شامله، بل لا تزال الأوضاع هشة خاصة على الصعيد الداخلي، كما أن فقر الموارد فى اليمن الذي ضاعفت الحرب من مؤشراته، فضلاً عن أن حجم التفاعلات الاقليمية والدولية، السياسية والجيوسياسية، ذات الصلة بالأزمة اليمنية، تتشابك هي الأخري معها، وبالتالي فإن استمرار الحرب الروسية فى أوكرانيا سيظل أحد عوامل تفاقم الأزمة اليمنية.

وفى سياق المؤشرات والتفاعلات الخاصة بارتدادات الحرب الروسية في أوكرانيا على الأزمة اليمنية، يمكن التمييز بين الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة

لتلك الحرب على النحو التالي:-

أولاً : الآثار المباشرة للحرب الروسية فى أوكرانيا على اليمن

الأزمة الإنسانية: وهي المدخل الذي يشكل من خلال قياس المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتأثيرات الحرب، حيث لا يمكن مقاربة الأزمة اقتصادياً وفق المؤشرات الاقتصادية التقليدية، فالاقتصاد اليمني هو اقتصاد بلد ممزق فى حالة حرب، يعتمد على المعونات الخارجية، وبالتالي فإن السياسيات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الشرعية تتعلق بهذا الجانب، من حيث التعامل مع ثلاث قضايا رئيسية:

الأولى تفاقم أزمة الأمن الغذائي لمستويات غير مسبوقة: تتصدرها بطبيعة الحال قضية الحبوب، حيث تتراوح مؤشرات اعتماد اليمن على الحبوب الروسية والأوكرانية بما يتراوح ما بين ٧٠- ٩٥ ٪، بينما الهامش المتبقي كان يتم الحصول عليه الولايات المتحدة واستراليا وكندا والهند، وهو هامش محدود، سيتعين اللجوء إليه باعتباره بدائل رئيسية لتغطية احتياجات ٣٠ مليون نسمه تقريباً، وأعلنت الحكومة الشرعية خلال شهر مايو ٢٠٢٢ أنها نجحت فى التفاوض مع الهند على استثنائها من إجراءات حظر التصدير، لكن لا يزال من الصعوبة بمكان القول أن الهند يمكن أن تلبي الطلب اليمني على القمح، خاصة فى ظل اعتبارات عديدة منها أن الحكومة ليست هي المشتري الوحيد للحبوب والزيوت فى البلاد، فأكثر نسبة من المواطنين فى مناطق السيطرة الحوثية، بالاضافة إلى معدل الزيادة السكانية التي تصل إلى ٢,٨٪ سنوياً، ومن ثم سيكون هناك ارتفاع فى الطلب، الأمر الآخر يتعلق بانعكاسات الحرب على الموارد الزارعية المحدودة، ثم أيضا كلفة الشحن وبالتبعية ارتفاع الأسعار التي تضاعفت بالفعل بنسبة ١٠٠٪ تقريباً.

وتشير التقديرات الدولية، إلى أن اليمن الذي كان يعد أكثر من نصف سكانة تحت خط الفقر، وأن ثلاثة أرباع السكان بما يعادل ٢٢ مليون نسمة يعانون

أزمة أمن غذائي، فهناك ٧ مليون نسمه يواجهون بالفعل شبح الجوع، مرشحون للزيادة بنهاية العام الجاري وبالتالي سيصبح حوالى نصف سكان البلاد على شفير أزمة جوع فعلية، وفى ظل غياب سياسات تكييف لامتصاص الأزمة عبر إيجاد بدائل أخري غير المتاحة حالياً، أو مخزون كافي من الحبوب والسلع الاستراتيجية، فإن اليمن قد يلقي مصير الصومال فى تسعينيات القرن الماضي، بل إن الحرب على الموارد، قد تكون الحرب المقبلة، صحيح أن هناك حرباً بالفعل على تلك الموارد، لكنها لم تصل بعد إلى الموارد الزراعية، فى ظل هجرة المزارعين للأراضي، مع تزايد الطلب على التعبئة العسكرية فى ظل استمرار الحرب، كما لا تظهر أي مؤشرات على اتجاه السلطات المختلفة سواء حكومة الأمر الواقع فى صنعاء، أو الحكومة الشرعية على وضع سياسات زراعية بديلة للزراعات القائمة التي يغلب عليها زراعة القات، وزراعات تصديرية محدودة مثل البن..

فى هذا السياق من المرجح، أن الحكومة الشرعية ستظل تراهن بشكل رئيسي على المعونات الخارجية التي يمكن أن تدعمها خلال فترة الأزمة، لكن قد يكون الأهم من ذلك هو اللجوء إلى روسيا نفسها باستمرار للحصول على الحبوب، وهو ما سيفرض على الحكومة الاستمرار فى تحقيق مقاربة معينة فى سياساتها الخارجية لا تنحاز فيها إلى الغرب، بل ربما زيادة فى التقارب مع موسكو، مع الوضع فى الاعتبار أنه إذا كانت روسيا لديها القدرة حتي فى زمن الحرب على توفير تلك الاحتياجات، فإن عملية تأمين الشحن من هناك وصولاً إلى اليمن قد تظل عملية صعبة، أضف إلى ذلك على الجانب الآخر، هناك مشكلات خاصة بالبنية فى اليمن، حيث لا توجد على سبيل المثال صوامع كافية لتخزين الحبوب فى البلاد، ربما الأغلب منها يقع فى منطقة الحديدة التي تسيطر عليها الحركة الحوثية، سيكون هناك حاجة إلى اتفاق ما بين طرفي الصراع بوساطة الأمم المتحدة وهي نقطة إشكالية أخري.

الثانية: أزمة الطاقة، وهي أزمة ممتدة فى اليمن فى ظل الحرب، وتشكل أحد دوافع استمرار الحرب، فالحركة الحوثية سعت العام الماضي إلى الوصول إلى المناطق الغنية بالنفط فى الجنوب، كمحافظة شبوه التي تمكنت قوات العمالقة الجنوبية من استعادتها العام الماضي، بالإضافة إلى هدفها الرئيسي الذي فشلت فى تحقيقه فى الأعوام الثلاثة الأخيرة والمتمثل في السيطرة على «مأرب» والتي لا تشكل فقط بيئة غنية بالنفط، لكن أيضا تتواجد فيها البنية التحتية لعملية توزيع النفط والغاز، من خلال الشركة الوطنية «صافر»، كما أن ظروف الحرب وسيطرة الحركة الحوثية على الاقتصاد (غير الرسمي) فى شمال البلاد، أدى لوجود سوق سوداء يهمين عليها قادة الحركة لبيع منتجات النفط والغاز، وتستخدمها الحركة الحوثية كورقة ضغط على المستهكلين لإرغامهم على اتباع سياسات خاصة، بالإضافة إلى ما تشكله من عوائد ربحية سواء مع ارتفاع الأسعار، أو عملية النقل.

ربما خففت الهدنة بشكل نسبي من تلك الأزمة، مع سماح التحالف العربى لدعم الشرعية من إدخال شحنات النفط بمعدلات غير مسبوقة عبر ميناء الحديدة، لكن هذه العملية لم تساهم فى رفع الأعباء عن المواطن، نتيجة عدم تغيير سياسات سلطات الأمر الواقع الحوثية فى مناطق سيطرتها، إلا أنه من المتوقع أن تنعكس آثار هذه العملية سياسياً، فربما قد تدفع الحوثيين إلى تمديد الهدنة باعتبارها المستفيد منها، وبالتالي ستظل حريصة على الالتزام بعدم التصعيد ضد دول التحالف، لاسيما السعودية، خاصة وأنه لا يوجد بديل يمكن للمليشيا الاعتماد عليه، كالدعم الإيراني على سبيل المثال، على نحو ما شهدته لبنان فى مرحلة سابقة، حيث كانت سفن الشحن تتوجه من إيران إلى هناك، إلا أن اسرائيل كانت تستهدفها، وبدون رفع العقوبات على ايران، أو السماح لها بالدخول فى منظومة دعم اليمن نفطياً ستظل هذه الورقة سلاحاً فى جعبة التحالف.

هذا الوضع قد يحل الأزمة فى مناطق الشمال، لكن فى الجنوب الذي يعاني من فقر البنية على مدار فترة طويلة منذ زمن الوحدة، وتضاعفت هذه المعاناة خلال سنوات الحرب، رغم غني الجنوب بموارد النفط لاسيما إقليم حضرموت الأكثر غنى فى اليمن بهذا المورد، إلا أن هناك أزمة فى الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما يظهر فى انقطاع الكهرباء بشكل رئيسي، وبالتالي فإن المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية قد تكون أكثر حاجة إلى تلك الموارد.

هناك أيضا مناطق النزوح فى مأرب التي تستوعب مئات الآلاف من المواطنين وتعتمد بشكل رئيسي على المصادر الخارجية، ومع استمرار الضغوط الدولية التي تتعرض لها دول الخليج لرفع سقف الإنتاج فى ظل أزمة الحرب الأوكرانية، فإن التداعيات على اليمن ستكون أكثر مما هي عليه حالياً.

الثالثة: أزمة تمويل أعمال الإغاثة الإنسانية، وربما هي أكثر التحديات التي يواجهها اليمن، باعتباره يتصدر قائمة دول الأزمات الإنسانية فى العالم مع دخول الحرب في البلاد عامها الثامن، فقد كشف المؤتمر الأخير للمانحين بشأن اليمن (مارس ٢٠٢٢) عن طبيعة هذه الأزمة، من حيث اتجاه المانحين الرئيسين إلى تمويل أعمال الإغاثة الإنسانية فى أوكرانيا كأولوية باعتبارهم المعنيين بتلك الحرب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا و عدد من دول الاتحاد الأوربي، حيث لم يتم جمع أكثر من ثلث المبلغ المطلوب لتغطية الاحتياجات فى اليمن، حيث تسعى الأمم المتحدة للحصول على ما يقرب من ٤,٣ مليار دولار لتمويل العمليات الإنسانية، لكنها لم تتمكن من جمع سوى ١,٣ مليار دولار فقط، ما يعني تمويل ٣٠ في المائة فقط من إجمالي متطلبات الاستجابة الإنسانية للعام الجاري. وفق البيان الرسمي الصادر عن الأمم المتحدة والذي حذر بدوره من أنه إن لم تتم عملية استجابة سريعة لهذا الأمر فإن العملية الإنسانية فى اليمن بشكل عام عرضة للانهيار، حيث

أكدت بيانات الأمم المتحدة أن الاستجابة الإنسانية التي تقودها ما زالت تعاني النقص الحاد في التمويل، مما ترك وكالات الإغاثة تواجه محدودية الموارد في الوقت الذي أجبرت فيه ثلث البرامج الرئيسية على التقليص أو الإغلاق بسبب نقص التمويل.

على التوازي بدت بادرة التحالف العربي مهمه فى إنعاش الاقتصاد اليمني فى جانب الحكومة الشرعية، فى ظل التحويلات المالية الهائلة للبنك المركزي اليمني كوديعة بحدود ٢ مليار دولار ، والتي أوقفت نزيف العملة الوطنية فى اليمن، لكن بالنسبة لعملية الاستجابة للطوارئ الإنسانية ساهمت كل من الإمارات والسعودية بحدود ٣٠٠ مليون دولار، وهو رقم رمزي من الناحية الاقتصادية إلى حد كبير مقارنة بالاحتياجات المطلوبة، لكن ربما هناك نظرة أخري مختلفة له من جانب المانحين، فالمفترض أن يتم توجيهه بشكل أساسي فى صورة سلال غذائية على سبيل المثال إلى المناطق الأكثر تضرراً من الحرب والخاضعة للشرعية، على اعتبار أن التحالف بشكل عام يساهم تقليل تداعيات الأزمة على الجانب الآخر- مناطق الحوثيين- بالتعاون مع الأمم المتحدة في إطار الهدنة، والمسألة الأخري، هي أن تلك الدول عانت من الفساد الاقتصادي حتي فى أوساط الشرعية نفسها فى السنوات الماضية، وكانت هناك إشارات واضحة فى السياق في عملية تغيير الحكومة الشرعية، والمطالبات الحالية من جانب الرياض وأبوظبي بسياسة شفافية تراعي الظروف الاقتصادية العالمية بشكل عام، والوضع اليمني بشكل خاص، وبالتالي ستظل بحاجة إلى اختبار الثقة فى تلك الأطراف فى إطار الوضع السياسي الجديد ما بعد تشكيل المجلس الرئاسي.

ثانياً: التداعيات غير المباشرة

ثمة تداعيات سياسية غير مباشرة جراء التفاعلات التي سببتها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أكثر من صعيد، منها الملفات محل التشابكات

الإقليمية الدولية، وفي إطار التفاعلات الدولية ذاتها وهو ما يمكن التطرق إليه فى النقاط التالية:-

الملف النووي الإيراني: وهو ملف متعدد الأبعاد والتشابكات التي تتصل بالأزمة اليمنية منذ اندلاعها، من منظور الدور الإقليمي لإيران، من جهة، والدور الروسي فى مباحثات فيينا الخاصة باستئناف (خطة العمل المشتركة ٥+١) بعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، بعد الانسحاب منه فى عهد الرئيس دونالد ترامب، ولروسيا موقع متميز فى هذا الاتفاق، ليس فقط كشريك دولي، ولكن بالنظر إلى دورها الفني أيضا فى خطة العمل المشتركة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فقد أثرت حالة التوتر بين روسيا والقوي الغربية ولاسيما الولايات المتحدة علي انجاز مفاوضات مسار فيينا الخاص بالملف النووي الإيراني، فعلي الرغم من أن العقبة المعلن عنها أمام انجاز الاتفاق تتعلق بملف الحرس الثوري الإيراني، بما يعني أن تسوية الجوانب الفنية في الاتفاق قد أنجزت، بما يعني أن دور روسيا فيها محل توافق.

لكن في السياق ذاته، يعتقد أن موسكو ربما لا تريد منح الغرب فرصة التوصل إلي اتفاق مع إيران في ظل هذه الأجواء المتوترة مع الغرب، لكن الدلالة الأهم فى تعثر المفاوضات بعد أكثر من عام على انطلاقها فى إطار الحرب الروسية – الأوكرانية هو الخلاف المكتوم ما بين روسيا وإيران لحصد أكبر قدر من النفوذ داخل سوريا، وهو ما يعكسه الخطاب الدبلوماسي المتبادل بينهما، وهي نقطة محورية من الأهمية بمكان تسليط الضوء عليها، فالتداعيات التي شكلتها الحرب على مسار المفاوضات أصبحت مزدوجة، حيث لم تعد الأزمة منحصرة بين طهران والغرب وبانتظار انفراجة للتوصل إلي تسوية ما فى الملفات العالقة، بقدر ما أصبحت هناك أزمة لم تظهر كافة أبعادها على السطح بعد ما بين طهران وموسكو في هذا الملف، على سبيل المثال بدت إيران أكثر ميلاً إلى عدم الانحياز لروسيا فى الحرب على أوكرانيا، لأسباب

عديدة منها بالإضافة إلى الملف النووي، أنها رفعت أسعار الطاقة العالمية فى ظل استمرار القيود على إيران، وبالتالي ستضطر طهران إلى ترقب انفراجة الأزمة الأوكرانية قبل ترقبها انفراجة المباحثات فى فيينا، واشار المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة فى أكثر من مناسبة إلى أن الأزمة الروسية – الأوكرانية بحاجة إلى حل سياسي، وأن الحسم العسكري لن يحلها. بل من اللافت فى هذا السياق حديث وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان مع نظيره البولندي زبيغنيو راو فى مايو ٢٠٢٢ ، أن بلاده تعارض الحرب في أوكرانيا كما تعارض الحرب في اليمن، ليربط ما بين الحربين، بغض النظر عن مدي مصداقية الموقف الإيراني تجاه الحرب فى اليمن. لكن عكس هذا الخطاب ما تمت الإشارة إليه من تباين توجهات طهران وموسكو فى ظل الحرب الروسية على أوكرانيا، وهو ما يعززه أيضا الموقع الذي تحدث منه عبداللهيان– بولندا– التي ينظر إليها كرأس حربة للناتو فى مواجهة روسيا فى أوكرانيا.

لكن بالنظر إلى العقبة التي وضعتها موسكو، فى مارس ٢٠٢٢ على طاولة التفاوض، والتي تتمثل فى طلبها ضمانات خطية من الولايات المتحدة بأن العقوبات الغربية الأخيرة على موسكو، لن تؤثر على تعاونها مع طهران في مجالات اقتصادية وعسكرية. وعلى الأرجح لن تحصل على تلك الضمانات، لكن دلالة الأمر هنا تتعلق بمنظور روسيا لمصالحها فى ضوء عوائد الاتفاق فى حال إنجازه، وشكل هذا التطور نقطة فارقة، فى الخطاب المقابل من الأطراف الغربية، التي ألقت بالكره فى الملعب الروسي – الإيراني بتعبير الخارجية الأمريكية، والتي دعت الطرفين إلى اتخاذ «قرارات» ضرورية للتوصل سريعا إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني.

وبالنظر إلي الدور الإيراني في الحرب اليمنية باعتبار أنها أحد أبعاد هذه الحرب هي حرب بالوكالة تلعب فيها الحركة الحوثية دوراً لصالح إيران، وهو

ما يطرح تساؤلاً بشأن تداعيات الفشل في الملف النووي علي مستقبل الدور الإيراني في اليمن. وفي واقع الأمر، تتعلق الإجابة على هذا التساول بعدة أبعاد، منها علي سبيل المثال، التجربة السابقة لسريان الاتفاق النووي ما بين عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ فإن الاتفاق أتاح لإيران هامش أكبر من الحركة في الإقليم، وقدرة تمويلية أكبر ساهمت في تعزيز نفوذ وكلائها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وبناء عليه كان التوقع بأن رفع القيود التسليحية أيضا سيضاعف من أنماط الدعم الإيراني، وهي التبريرات التي قدمتها إدارة الرئيس ترامب للانسحاب من الاتفاق عام ٢٠١٨، باعتبار الاتفاق عزز من أنشطة الحرس الثوري علي الساحة الإقليمية.

ربما استدركت الإدارة الحالية للرئيس جو بايدن هذا الأمر، لذا سعت في بداية التفاوض إلي ربط الملف النووي بملف القدرات الصاروخية الإيرانية وأيضا الدور الإقليمي لإيران، لكن تراجعت هذه الملفات في ظل اصرار إيران على التمسك بحدود الاتفاق السابق، ربما تخلت واشنطن عن الملف الصاروخي، على اعتبار أنه يمكن تعزيز الأصول الدفاعية في الخليج بما يحقق عامل الردع، لكن بقي ملف أنشطة الحرس الثوري عقبة أمام نجاح الاتفاق كما سلفت الإشاره، وبالتالي فالمتصور أن اتفاق بدون وضع ضوابط لهذا الدور يعني استمرار أنشطة الحرس الثوري في اليمن والتي تقدم في صورة الدعم التسليحي أو الخدمات الاستشارية،

لكن عدم التوصل لاتفاق يتضمن تجميد أنشطة الحرس الثوري من المؤكد أنه ستكون له تداعياته في اليمن.

هناك بعد إقليمي – دولي أيضا فى مساحة التشابكات يتعلق بملف الطاقة، فقد رجحت بعض الرؤي اتجاه حسابات روسيا أيضاً إلي أنه في حال استئناف تصدير النفط الإيراني بالكامل، سيصب ذلك في صالح القوي الغربية

التي تستخدم موسكو ضدها ورقة أزمة الطاقة في الحرب الحالية كرد فعل على العقوبات المفروضة عليها. ربما سيضاعف هذا السياق من حدة الأزمة المكتومة بين موسكو وطهران، فالأخيرة لم تستفد من أرباح ارتفاع الاسعار، بالإضافة إلى أن الحرب أثبتت مدي تحكم القوي الخليجية في سوق النفط العالمي، والمؤكد أن طهران تريد أن تكون لاعبا مؤثراً على الطاولة فى مثل هذه الظروف، وعلى الجانب الآخر، ربما يتجاوز الأمر هذا الواقع، اذا ما كانت طهران تريد أن تستخدم النفط كورقة ضغط مع الغرب، لكنها وجدت نفسها مضطرة لعدم القفز إلى مساحة الاستقطاب ما بين روسيا والغرب حتي لا تدفع كلفة ذلك بعلاقاتها مع موسكو فى المستقبل، وهي علاقة متعددة الأبعاد، فضلا عن أنها لا تضمن مواقف القوي الغربية تجاهها فى المستقبل حال انفراج الأزمة الأوكرانية.

المنظور الجيوسياسي:

كذلك؛ يمكن التطرق إلي نمط التفاعلات الجيوسياسية، وهي أيضا تفاعلات غير مباشرة، حيث تقوم الولايات المتحدة بعمل ترتيبات أمن إقليمي جديده، منها إنشاء الفرقة ١٥٣ في البحر الأحمر، والتي يتمركز نطاق عملها عند منطقة باب المندب لضبط الأمن الملاحي، الذي شهد خروقات عديده وحرب سفن ما بين إيران وإسرائيل خلال العامين الماضيين، فيما تطمح إيران إلي بناء تمركز عسكري في تلك المنطقة، وفق ما أعلنت عنه مطلع العام ٢٠٢١ حيث أعلنت البحرية الإيرانيه أنها ستسير دوريات في تلك المنطقة بقيادة السفينة «مكران»، ويهم إيران في هذا السياق أن تصل من الخليج إلي الموانى السورية بحرية، كما يندد الحوثيون بتوسع دور القيادة الأمريكية الوسطي في الخليج وصولاً إلي البحر الأحمر كونها ستؤثر علي إمدادات التسليح الخارجية القادمه عبر هذا المسار من إيران أو دول القرن الأفريقي ومصدرها إيران، وتصل إلي الحركة عبر ميناء الحديدة.

وتستغل الولايات المتحدة ظرف الحرب من وجهين، أولهما فرض قيود علي التحركات الإيرانية في تلك المنطقة، أما الوجه الآخر فهو توسيع حركة الأسطول الخامس الأمريكي في منطقة تحركات مهمه لروسيا التي سعت بدورها في وقت سابق إلي التمركز عسكرياً هي الأخرى عبر إنشاء ميناء بحري في بورسودان، بل إن هناك تقارير غربية تشير إلى أن الرئيس السابق على عبد الله صالح كان قد أبرم اتفاقاً أيضا مع موسكو لإنشاء قاعده عسكرية فى اليمن على البحر الأحمر، ضمن اتجاه روسي لتوسيع شبكة بحريتها ونقاط حركة وامدادات أسطولها البحري في الخارج، ما بين شرق المتوسط والبحر الأحمر وصولاً إلي المحيط الهندي، خاصة وأن روسيا كان لديها قواعد بحرية فى اليمن (عدن – سقطري) فى السابق، والمتوقع أن يكون هناك رد فعل إيراني على هذه التطورات، ربما سيظهر في مواقف عدائية حوثية ضد الوجود الأمريكي في هذا المسرح البحري، قد يصب في صالح روسيا في الأخير، مع الوضع في الاعتبار مدي استفادة إيران من الأسلحة الروسية لاسيما الصواريخ التي تمد بها إيران. وبالتالي قد تتلاقي مصالح روسيا في افتعال إيران والحوثيين تهديدات للجانب الأمريكي في تلك المساحة.

إجمالاً لهذه النقاط، يمكن القول أن المقاربة بين انعكاسات الحرب الروسية في أوكرانيا علي اليمن تنطوي على معادلات مركبة بالنظر لحجم التشابكات بين القوي الدولية والإقليمية ذات الصلة بالملفين اليمني والأوكراني، ويمكن تسليط الضوء علي هذه التشابكات من خلال علاقة الأطراف باليمن من حيث مقاربة الحرب والتسوية، وقبل ذلك دور تلك الأطراف في الأزمة اليمنيه بتلك الأطراف بشكل عام، وهو ما يمكن تناوله فى المحاور التالية: –

١ – الموقف الروسي من الأزمة اليمنية

دعمت روسيا باعتبارها أحد أعضاء مجموعة أصدقاء اليمن عملية انتقال السلطة من الرئيس على عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي فى إطار عملية التسوية السياسية للأزمة التي تلت اندلاع الثورة اليمنية عام ٢٠١١، وبالتبعية لم تعارض موسكو موقف دور التحالف العربي لاستعادة الشرعية فى اليمن، في الوقت الذي أكدت فيه روسيا باستمرار على الحل السياسي للأزمة اليمنية، وأن الحل العسكري سيزيد الأزمة تعقيداً، لكن من الأهمية بمكان الإشارة في هذا السياق إلى أن اليمن يشهد بطبيعة الحال أزمات متعددة، فبالإضافة إلى الأزمة بين الحكومة الشرعية والحوثيين، كانت هناك أزمة ما بين الحكومة الرئيس هادي والانتقالي الجنوبي، وهي محطه محورية أيضاً للدور الروسي فى اليمن، نظراً لدور الاتحاد السوفيتي فى جنوب البلاد ما قبل الوحدة اليمنية فى تسعينيات القرن الماضي، إلا أن التغيرات التي شهدها اليمن فى زمن الوحدة تزامنت مع سقوط الاتحاد السوفيتي وأحيانا ينظر إلى عملية الوحدة اليمنية كأحد ارتدادات انهيار الاتحاد السوفيتي على الرغم من أن ما يعرف بحرب الوحدة بدأت قبيل عملية الانهيار بأشهر قليلة، لكن علامات الاحتضار التي قادت إلى السقوط كانت واضحة، وبالتالي كان اليمن الجنوبي أحد المواقع التي تغرب عنها شمس الاتحاد السوفيتي كدولة اشتراكية.

ربما استعادت روسيا نفوذها بشكل نسبي في إطار العلاقة مع المجلس الانتقالى وتحديداً مكون الحزب الاشتراكي المهيمن على الجناح السياسي للمجلس من زاوية ذلك الميراث القديم للعلاقات ما بين دولة الجنوب والاتحاد السوفيتي، مع الوضع فى الاعتبار أن مشروع الانتقالى قائم على أساس مساعي استعادة دولة الجنوب. وفى الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ – ٢٠٢١ كانت هناك محاولات لقيام موسكو بلعب دور الوساطة ما بين المجلس الانتقالى الجنوبي والشرعية لإنهاء الخلافات السياسية والتوترات التي وصلت إلى حد الاحتراب فيما بينهما،

لكن وسط هذه التفاعلات ركزت روسيا على أن دورها كوسيط لا يتعارض مع دعمها للقرار ٢٢١٦ الذي يحافظ على وحدة اليمن، وهي سياسية برجماتية من روسيا التي سعت إلى الحفاظ على توازن فى العلاقة مع السعودية، فالتقسيم أو الانفصال يعني عملياً قيام دولة فى الشمال على أساس النفوذ الحوثي وليس فقط انفراد الانتقالي بالدولة الجنوبية.

الاعتبار الثاني، فى هذا المنظور ، هو أن اليمن اعتمد تاريخياً على السلاح الروسي، وفى مرحلة ما بعد الوحدة ظل حضور المدرسة العسكرية الروسية فى اليمن، على الرغم من الإنفاق العسكري المحدود على مدار عقدين فى مرحلة ما بعد الوحدة وحتي سقوط نظام الرئيس على عبد الله صالح، والتي تقدر بنحو ملياري دولار، إلا أن نصيب روسيا منها كمورد للسلاح لليمن كان هو الدور الرئيسي، الذي تنامي خلال مرحلة الحروب السته، بين الرئيس صالح والحوثيين ما بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، بالإضافة إلي أنه كانت هناك صفقة ضخمه قيد الاتفاق تقدر بنحو مليار دولار بين الطرفين في نهاية عهد صالح – وفق ما كشفت عنه وثائق ويكيليكس عام ٢٠١٠- تتضمن مقاتلات من طراز «ميج» ومدرعات ناقلة جنود، لكن من المؤكد بعد انهيار نظام صالح وتفكك الجيش في إطار الصراع ما بين الشرعية والحوثين، لم تعد روسيا هي المورد الرئيسي للاسلحة التي تدفقت من خلال القوي الخليجية الرئيسية وهي السعودية والإمارات إلى اليمن شمالاً لدعم قوات الشرعية، وجنوباً لدعم الانتقالي، وهي أسلحة أغلبها أمريكية بطبيعة الحال.

الاعتبار الثالث، الموقف الروسي من الأزمة اليمنية في مجلس الأمن، فمتابعة الخطاب الروسي والتصويت في مجلس الأمن، تكشف عن دعم روسيا للمسار الأممي في اليمن في مختلف مراحلة، بالإضافة إلي الموقف الخليجي، انطلاقاً من دور التحالف في استعادة الشرعية في اليمن، لم تعرض روسيا علي سبيل المثال تعيين المبعوثين في اليمن على غرار ما يجري في ليبيا، كذلك

دعم كافة القرارات والمشروعات الأممية التي قدمت في مجلس الأمن ومعظمها مشروعات بريطانية، لدرجة أن روسيا أيدت قراراً يوسع من قيود حظر التسلح وفرض العقوبات علي الحركة الحوثية بل وإدراجها كحركة إرهابية في فبراير ٢٠٢٢ ، وهو المشروع الذي طرح في الأسبوع الثاني من اندلاع الحرب الأوكرانية، وبالتالي كان تصويتاً لافتاً، لكن ينظر إلي دلالة هذا التصويت من عدة اعتبارات، منها على سبيل المثال: أن روسيا غالبا ما تؤكد على أنها لا تدعم حركات متمردة وإنما تدعم السلطات الشرعية، حتي وإن كانت هناك علاقات غير رسمية معها، كذلك وهو الأهم وفق العديد من التقديرات أن التصويت الروسي على هذا النحو جاء في إطار سياسة رد الجميل للإمارات التي كانت تتولي رئاسة المجلس حينها ولم تصوت ضد روسيا في مجلس الأمن بسبب الحرب في أوكرانيا.

٢- علاقة موسكو والحوثيين

غالباً ما تحرص روسيا باستمرار على إظهار أن لديها خطوطاً ممدوه مع كافة أطراف الصراع في اليمن، حتي وإن كانت تؤيد السلطات الشرعية، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مرحلتين في إطار العلاقة مع الحركة تكشف عن طبيعة ومحددات الموقف الروسي من الحوثيين:

المرحلة الأولي: ويعتقد أنها كانت علاقة غير مباشرة، حيث كانت العلاقة محمله بالأساس على علاقة موسكو بالرئيس السابق على عبد الله صالح التي كانت تعتبره طرف الصراع الرئيسي مع الشرعية، وأنه لا يزال يتمتع بقاعدة شعبية كبيره، وفي هذا الإطار أبقت روسيا علي سفارتها في صنعاء في الوقت الذي أغلقت فيه كافة السفارات هناك، وكان يعتقد أن هذا الوضع يمنح موسكو ميزة للوساطة لا يتمتع بها طرف دبلوماسي آخر، لكن بعد اغتيال الحوثيين لصالح تم إغلاق السفارة، كما أعفي الرئيس فلاديمير بوتين السفير فلاديمير ديدوشكي بعد تلك المرحلة، ثم جري تعيين يفغيني كودروف قائماً بالأعمال

خلفاً لـه فـي الريـاض ولـم يتـم إعـادة افتتـاح السفارة فـي صنعـاء.

المرحلـة الثانيـه: بعد انهيار التحالف بين صالـح والحوثـي باغتيال الأول، ركزت روسـيا جهودهـا علـي التعاطـي مـع الشـرعية، كمـا ظلـت علـي علاقـة بالجانـب الحوثي فيما يتعلق بمسار التسويه بشكل رئيسي، وفي اطار لقاء كافة الأطراف، فقد أجري وفد الحوثين برئاسـة القيـادي محمـد عبـد السـلام لقـاءات مـع القائـم بأعمـال السـفير الروسـي لـدي اليمـن فـي منتصـف فبرايـر ٢٠٢٢، بالتزامـن مـع لقـاء أجـراه وزيـر الخارجيـة اليمنـي أحمـد بـن مبـارك، لبحـث مشـروع التهدئـه الـذي طرحـه المبعوث الأممـي إلـي اليمـن هانـز جونـدبيـرج فـي ذلـك التوقيـت، لكـن مـن الواضـح وفـق تصريحـات الحوثيين التـي تصـف روسـيا بـ»الصديق» باسـتمرار علـى الرغـم مـن أن روسـيا لا تتقـارب مـع الحركـة بنفـس المسـتوي، ويعتقـد أن الهـدف الرئيسـي مـن ذلـك هـو حـرص الحوثـي علـى الإبقـاء علـي علاقـة مـع موسـكو كنـوع مـن البحـث عـن اعتـراف مـن قـوة دوليـة بهـا علـى عكـس الولايـات المتحـدة التـي لـن تتعامـل معهـا مـن نفـس المنظـور، علـى الرغـم مـن أن روسـيا لا تبادلهـا نفـس الموقـف، فعلـى سـبيل المثـال وقبيـل الحـرب الروسـية فـي أوكرانيـا رفضـت موسـكو فـرض عقوبـات علـى زعيـم الحركـة الحوثيـة عبـد الملـك الحوثـي، الأمـر الـذي أشـادت بـه الحركـة، لكـن موسـكو امتنعـت فـي الوقـت ذاتـه علـى التصويـت (ديسـمبر ٢٠٢١) علـى نفـس القـرار بحـق أحمـد علـى عبـد الله صالـح، نجـل الرئيـس الأسـبق، ومـن ثـم يحـاول الحوثيـون باسـتمرار إظهـار أن لديهـم علاقـة مميـزه مـع روسـيا وأن هنـاك لقـاءات بينهـا وبيـن السـفير الروسـي عندمـا يكـون خـارج الريـاض. وهنـاك كتابـات عديـده فـي الصـدد مـن مراقبيـن ومحلليـن يمنييـن مقربيـن مـن الحركـة يـرون أهميـة لزيـادة الـدور الروسـي ودعـوة موسـكو للعـوده لاسـتئناف عملهـا الدبلوماسـي مـن صنعـاء بدعـوي التـوزان مـع الـدور الأمريكـي.

٣- الموقـف الروسـي مـن تجديـد الشـرعية فـي اليمـن: كمـا دعمـت موسـكو عمليـة انتقـال السـلطة فـي اليمـن فـي عـام ٢٠١١ وفـق إطـار المبـادرة الخليجيـة، دعمـت

أيضا عملية تجديد الشرعية وتشكيل المجلس الرئاسي الجديد في إطار الحوار الوطني في الرياض والذي يعد بمثابة مبادرة خليجية ثانية، كما أشادت موسكو بالرياض في هذا الشأن حيث اعتبرت موسكو أن تجديد الشرعية في اليمن هو تتويج لجهود الرياض في اليمن، ومن المتصور أن روسيا تراهن على علاقة أكثر حيويه مع الشرعية بشكلها الجديد، لاسيما وأنها تضم العديد من الأطراف التي كان لديها علاقات معها خارج نطاق الشرعية أو وربما على نقيض معها خلال الفترة السابقة، فرئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، وقائد المقاومة في الساحل الغربي العميد طارق صالح أصبحا نائبين لرئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي، وبدلاً من أن تتعامل بشكل مستقل مع هذه الأطراف كممثلي كيانات مختلفة أصبحت تتعاطي معهم ضمن هيكل النظام الجديد وفي ظل الرؤية التي تدعمها موسكو.

من الأهمية بمكان الإشارة فى الوقت ذاته إلى أنه لا توجد علاقة ذات بعد سياسي مؤثر أو محوري بين الاطراف اليمنية وأوكرانيا التي لا تنخرط بدورها فى ملف الأزمة اليمنية، وبالتالي فإن مواقف الأطراف اليمنية سلباً أو إيجاباً تتوقف على طبيعة مواقف تلك الأطراف من موسكو فقط. كذلك يمكن الإشارة إلى أن اليمن ليست من بين الدول التي رشحت لأن تكون طرفاً فى ساحة الصراع، كما هو الحال بالنسبة لسوريا التي كشف عن توجه عناصر منها للقتال فى أوكرانيا، كان هناك حديث أيضاً بشأن ليبيا رغم نفيه من الأطراف الليبية المختلفة، لكن لا يعتقد أن هناك أطرافاً فى اليمن يمكن أن تكون طرفاً فى هذا الصراع.

لكن من جهة أخري قد تكون الشرعية فى مأزق تشجيع روسيا على الانخراط فى تلك الحرب، وبالتالى لا تنحاز فيها إلى موسكو على حساب أوكرانيا، لموازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة، لكن على العكس من ذلك هناك إشارات على تشجيع الحوثي للحرب الروسية فى أوكرانيا، انطلاقا من منظور العداء الحوثي

لواشنطن، كما أن هناك رؤي حوثية غير رسمية تعتبر أن الرئيس الأوكراني هو أداه غربيه على نحو ما يروج له الإعلام الروسي. لكن بشكل مباشر ركز الخطاب الرسمي لزعيم الحركة الحوثية فيما يتعلق بالحرب على عدة نقاط منها على سبيل المثال، رؤية الحوثي أن الحرب عادت الى أوروبا بعد أن تفرغت بجانب الولايات المتحدة لخمسين عاما في خلق الازمات في دول العالم الأخرى. وهو سياق متوقع ودراج فى الخطاب الحوثي تجاه نظرته المعادية للغرب. وهو ما ينسجم أيضا مع الإشارة التالية فى الخطاب ذاته إلى تركيز الحوثي على سياسية الكيل بمكيالين أو الازدواجية على حد تعبيره، حيث أشار إلى أن الأزمة الاوكرانية فضحت ازدواجية الغرب والتي تشدقوا بها زمنا طويلا عندما تكون الامور لصالحهم، فيستكثرون على الشعب اليمني الدفاع عن نفسه، ويدعون الآخرين بما فيهم العجائز والأطفال إلى القتال عندما تكون المعركة تحت رايتهم.

فى السياق ذاته ، هناك نقطة أخري، استعراضية إلى حد ما بإشارة الحوثي إلى ما أسماه مجال التصنيع الحربي، حيث قال إن «تحالف العدوان – في إشارة إلى التحالف العربي– يعلم بوجود ورش تصنيع محلية للسلاح الصاروخي والمسير وأنواع من الأسلحة وصل بعضها كالهاون حد الاكتفاء المحلي، واستخدامه – أي التحالف – إسطوانة إيران هو لتغطية غيظه من تنامي قدرات اليمن التسليحية والتصنيع الحربي. فمن ناحية تحليل نص الخطاب، فإن الإشارة إلى هذا السياق غامضة، لكنها دالة فى الوقت ذاته على محاولة الحوثي وضع كافة الاطراف فى سلة واحدة، الأمر الأخر ، من زاوية تفنيد موضوع السلاح، يتعلق برسالة ضمنية مفادها أنه لا يزال هناك مخزون منه لدى الحركة وأن الحرب الروسية فى أوكرانيا لا تأثير لها على هذا المخزون، علماً بأن اغلب المكونات العسكرية التي يشير إليها

فى عملية التصنيع هي أسلحة روسية وصينية فى المقام الأول، أدخلت عليها بعض التعديلات، لاسيما ما يتعلق بالصواريخ، لكن فيما يتعلق بالتصنيع ربما تنصرف الإشارة إلى الطائرات المسيرة، وهي نقل للخبرة الإيرانية فى هذا المجال، وسبق للتحالف أن أشار إلى هذا الأمر فى عدة بيانات متتالية، لاسيما عندما دخل فى مرحلة استهداف بعض المواقع فى صنعاء، كان من بينها ورش تصنيع وتجميع فى المطار .

في الأخير، من المتصور أن هناك منظور واسع لتأثيرات الحرب الروسية فى أوكرانيا على اليمن، يتعلق بالقوي المنخرطة فى ملف الأزمة اليمنية، لكن تأثيراته السياسية تظل قائمة وإن كانت محدوده، وبالمنظور الضيق للانعكاسات المباشرة، فإن تدهور الأوضاع الإنسانية فى اليمن مع استمرار الحرب سيكون أكثر كارثية مما هو عليه. لكن من الأهمية بمكان الاشارة إلى أن السياسية اليمنية للتعاطي مع تلك الملفات هي سياسات رد فعل فى كل الأحوال، بل الأسوأ من ذلك أنها ليست كافية بالقدر الكاف لتفادي التداعيات الاقتصادية والانسانية بشكل عام. وبشكل أولي من المتصور أن مغادرة اليمن مربع الأزمة سيتوقف على العملية السياسية نحو تسويه حقيقية لن تنهي الأزمة التي ستظل تداعياتها قائمة لسنوات فى اليمن بمقدار ما ستحد منها وتنقذ ما يمكن إنقاذه، وإن كان هذا السياق غير وارد فإن اليمن سيدفع كلفة أكبر مما كانت متصوره فى السابق ولن يقدر على تحملها فى كل الأحوال.